

Distr.: General
2 August 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ٢٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

العولمة والاعتماد المتبادل

الهجرة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٢٥، يستعرض هذا التقرير الاتجاهات في مجال الهجرة الدولية في ضوء الآثار المترتبة على الأزمات المالية والاقتصادية، ويناقش آثار الأزمة الاقتصادية على المهاجرين في بلدان المقصد. ثم يستعرض الجهود الجارية للإفادة من الجوانب الإيجابية للهجرة الدولية في بلدان المنشأ ولتجنب آثارها السلبية أو الحد منها. ثم يركز التقرير على الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة لكفالة احترام حقوق الإنسان للمهاجرين وتعزيز النهج القائم على الحقوق لإدارة الهجرة الدولية. وبعد ذلك يحول التقرير اهتمامه إلى استعراض التمويل المتعدد الأطراف للأنشطة والمشاريع الرامية إلى تعزيز الجوانب المفيدة للهجرة الدولية والتنمية وأعمال المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، وتفاعلاته مع الفريق العالمي المعني بالهجرة. وأخيراً، يستعرض التقدم المحرز في تحسين قاعدة الأدلة لوضع السياسات.

A/65/150 *



المحتويات

الصفحة	
٣	أولاً - مقدمة
١١	ثانياً - أثر الأزمة الاقتصادية على المهاجرين في بلدان المقصد
١٠	ثالثاً - السعي لجعل الهجرة الدولية عاملاً من عوامل التنمية في بلدان المنشأ
١٤	رابعاً - حماية حقوق المهاجرين
١٧	خامساً - المشاريع المتعددة الأطراف المعنية بالهجرة الدولية والتنمية
١٩	سادساً - المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية
٢٢	سابعاً - تحسين قاعدة الأدلة
٢٥	ثامناً - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - مقدمة

١ - لقد حظيت الهجرة الدولية باهتمام متزايد على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني منذ أن قررت الجمعية العامة في عام ٢٠٠٣ عقد حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية في عام ٢٠٠٦. ويشارك عدد متزايد من الجهات الفاعلة بنشاط في تعزيز الجوانب الإيجابية للهجرة الدولية. وقد أسهمت الديناميات السكانية وعمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية في تعميق وعي صانعي السياسات بالدور الأساسي الذي يؤديه المهاجرون الدوليون في تلبية الطلب على اليد العاملة في قطاعات محددة، وفي الحفاظ على الشبكات الضرورية لعمل الاقتصاد العالمي. ونتيجة لذلك فإن أعدادا متزايدة من الحكومات أصبحت تدرك حقيقة كون الهجرة الدولية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ومن أداء الاقتصادات الحديثة. ومع ذلك فقد ارتفع معدل البطالة عالميا نتيجة للأزمة المالية التي بدأت في عام ٢٠٠٧ والأزمة الاقتصادية التي تلت ذلك، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو^(١) التي هي الوجهة الرئيسية للمهاجرين الدوليين، مما أضعف التوقعات بخصوص التوجهات المستقبلية للهجرة الدولية.

٢ - ويُقدر عدد المهاجرين الدوليين عالميا في عام ٢٠١٠ بـ ٢١٤ مليون نسمة، وهو ما يمثل زيادة بالمقارنة إلى عددهم في عام ٢٠٠٥ البالغ ١٩٥ مليوناً. وتشكل الإناث ٤٩ في المائة من المجموع، ويقيم ستة من أصل كل عشرة مهاجرين دوليين (أي ١٢٨ مليون) اليوم في البلدان المتقدمة النمو، وأغليبتهم (٧٤ مليون نسمة) وافدون من البلدان النامية. وعلى الرغم من تباطؤ الزيادة في عدد المهاجرين الدوليين في البلدان المتقدمة النمو، بسبب الأزمة الاقتصادية، فإن عددهم الإجمالي استمر في الارتفاع. فبلغت الزيادة ١٢,٨ مليون مهاجر بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ و ١٠,٥ ملايين بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠^(٢). وهذا التباطؤ في صافي زيادة عدد المهاجرين الدوليين في البلدان المتقدمة النمو في تينك الفترتين، لم يرافقه انخفاض مكافئ في البلدان النامية، حيث ارتفع عدد المهاجرين بمقدار ٤ ملايين خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٠، وبمقدار ٨,٢ ملايين في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠. بيد أن معظم تلك الزيادة يمكن عزوها إلى تزايد أعداد اللاجئين. وهكذا، ففي حين انخفض عدد اللاجئين في البلدان النامية بمقدار ١,١ مليون نسمة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٠، ارتفع ذلك العدد بمقدار ٢,٧ مليون خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠. وتكاد تكون الزيادة في أعداد الأصناف

(١) تشمل البلدان المتقدمة النمو جميع البلدان الأوروبية بالإضافة إلى أستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليابان. وقد اعتبرت جميع البلدان الأخرى بلدانا نامية.

(٢) انظر: Trends in the International Migrant Stock: The 2008 Revision, United Nations database, POP/DB/MIG/Rev.2008.

الأخرى من المهاجرين في العالم النامي ثابتة باستثناء اللاجئين خلال هاتين الفترتين: أي ١, ٥ ملايين مقابل ٥, ٥ ملايين. وبحلول عام ٢٠١٠ كانت البلدان النامية تستضيف ٨٦ مليوناً من المهاجرين الدوليين، منهم ١٤ مليوناً من اللاجئين.

٣ - وتؤكد بيانات نشرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في توقعات الهجرة الدولية لعام ٢٠١٠، الأثر المثبط الذي تركته الأزمة الاقتصادية على تدفقات الهجرة إلى البلدان المتقدمة النمو. فقد انخفض عدد المهاجرين على المدى الطويل الذين استقبلتهم الدول الأعضاء في المنظمة بنسبة ٦ في المائة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨^(٣)، كما انخفضت هجرة العمالة المؤقتة بنسبة ٤ في المائة، وكان من المتوقع أن تستمر هذه الأرقام في الانخفاض خلال عام ٢٠٠٩. ومع ذلك فإن تدفقات المهاجرين الوافدين تتواصل، وحيث إن الغالبية العظمى من المهاجرين الذين يعيشون في الخارج نرحوا منذ عدة سنوات أو عدة عقود، فقد استقروا في بلدان المقصد، وليس من المرجح أن يعودوا إلى بلدانهم الأصلية بسبب الأزمة. ولذلك فلم تسجل حتى الآن أية زيادات كبيرة في عودة المهاجرين من البلدان المتقدمة النمو باستثناء عدد قليل من تيارات الهجرة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أبرزها عودة العمال البولنديين من أيسلندا والمملكة المتحدة.

٤ - وتتسم سياسات الهجرة في معظم البلدان المتقدمة بالتعقيد، وهي سياسات تدور حول عدة فئات من المهاجرين الدوليين الذين أصبح قبولهم "غير خاضع للسلطة التقديرية"، كما هو الحال بالنسبة للمهاجرين المقبولين لغرض لم تشمل الأسرة، أو اللاجئين الذين أعيد توطينهم في إطار التزامات سابقة. ولا ينتمي سوى ٢٠ في المائة من المهاجرين الذين استقبلتهم البلدان المتقدمة النمو إلى الفئات "الخاضعة للسلطة التقديرية"، ويعد ذلك تكيفاً سريعاً للظروف الاقتصادية المتغيرة. وحدث انخفاض كبير في عدد المهاجرين المقبولين في البلدان التي يعتمد فيها قبول الفئات الخاضعة للسلطة التقديرية على طلبات أصحاب العمل، كما هو الحال في إسبانيا وأستراليا وأيرلندا وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وبالإضافة إلى ذلك فقد تقلصت حرية التنقل داخل الاتحاد الأوروبي - بحثاً عن العمل في الغالب - وذلك بسبب الأزمة.

(٣) اعتُبرت ثلاثة من البلدان الأعضاء في المنظمة بلداناً نامية حسب التصنيف المستخدم في هذا التقرير، وهي تركيا وجمهورية كوريا والمكسيك.

٥ - وحدث أيضا انخفاض في تدفقات الهجرة غير القانونية^(٤). وتشير التقديرات بشأن الهجرة غير القانونية إلى الولايات المتحدة إلى أن هذه الهجرة بدأت تنخفض في عام ٢٠٠٧، وأن الانخفاض تسارع في عام ٢٠٠٨. ويشهد الاتحاد الأوروبي انخفاضا في عدد المهاجرين في وضع غير قانوني العاملين في الدول الأعضاء، كما يتضاءل عدد الممنوعين من الدخول عند الحدود. وبالإضافة إلى ذلك حدث ازدياد في عدد المغادرين من المهاجرين في وضع غير قانوني.

٦ - ولا تتوافر سوى أدلة محدودة عن أثر الأزمة على الهجرة إلى البلدان النامية. وكان عدد المهاجرين من البلدان النامية الذين يعيشون في بلدان نامية أخرى في عام ٢٠١٠ (٧٣ مليوناً) قريبا من عدد المهاجرين من البلدان النامية الذين يعيشون في البلدان المتقدمة النمو (٧٤ مليوناً). وأفادت التقارير بفقدان الوظائف وزيادة تدفقات العمال المهاجرين إلى الخارج في الإمارات العربية المتحدة بسبب وقف العمل في مشاريع الهياكل الأساسية التي قدرت قيمتها بـ ٥٨٢ بليون دولار، غير أن بعض هؤلاء المهاجرين وجدوا العمل في بلدان خليجية أخرى. وأفيد بتقليص عدد تراخيص العمل الصادرة أو عدم تجديد التراخيص في بلدان أخرى مستوردة لليد العاملة في آسيا، منها تايلاند وجمهورية كوريا وسنغافورة وكازاخستان وماليزيا^(٥).

٧ - ويشكل تقلص تدفقات الحوالات النقدية دليلا غير مباشر على تدني عدد المهاجرين الذين يعملون في الخارج، مما يعكس تزايد البطالة وتدفقات العودة واحتمال حدوث تقلص في عدد النازحين مؤجرا. وبلغت تدفقات الحوالات إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ٣١٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٩، مما يمثل انخفاضا عن قيمتها البالغة ٣٣٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٨، وهو أعلى رقم سجل على الإطلاق. وبلغت نسبة الانخفاض ٦ في المائة بالمقارنة إلى مستويات عام ٢٠٠٨، وهو انخفاض يتناقض بشكل ملحوظ مع الزيادة السنوية بمعدل ١٨ في المائة التي شهدتها الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨^(٦)؛ إلى جانب كونه أول انخفاض في الحوالات النقدية منذ عام ١٩٨٠. وسجل أكبر انخفاض في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، حيث انخفضت الحوالات بنسبة ٢١ في المائة مقارنة بمستواها في عام ٢٠٠٨، لسبب يرجع

(٤) انظر: Jeffrey S. Passel and D'Vera Cohn، "Mexican immigrants: how many come? How many leave?"، (Pew Hispanic Center, Washington, D.C., 2009) and "The impact of the global economic crisis on illegal migration to the EU" (Frontex, Warsaw, Poland, 2009)

(٥) انظر: Khalid Koser، "The impact of the global financial crisis on international migration"، *The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations*, vol. XI, No.1, winter/spring 2010, pp. 13-20.

(٦) انظر: Migration and Development Brief 12, World Bank, 23 April 2010.

جزئياً إلى انخفاض قيمة الروبل مقابل الدولار. وتلي ذلك أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث بلغ الانخفاض ١٢ في المائة، ثم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٨ في المائة. وظلت الحوالات ثابتة في أفريقيا جنوب الصحراء وفي شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وارتفعت بنسبة ٥ في المائة في جنوب آسيا.

٨ - وخلاصة القول أن اتجاهات الهجرة الدولية على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري لم تكن بمنأى عن الأزمة الاقتصادية التي حلت في عام ٢٠٠٨ والتي لم تظهر بعدُ جميع آثارها. ومع ذلك فإن التغيرات المسجلة في الاتجاهات حتى الآن هي تغيرات معتدلة، ويرجع ذلك جزئياً إلى الاختلاف الكبير في آثار الأزمة من بلد لآخر، وكون جزء كبير من تدفقات الهجرة الحالية قادراً على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية.

٩ - ويتناول هذا التقرير آثار الأزمة الاقتصادية على المهاجرين في بلدان المقصد ويستعرض الجهود الجارية للإفادة من الجوانب الإيجابية للهجرة الدولية في بلدان المنشأ ولتجنب آثارها السلبية أو الحد منها. ثم يركز التقرير على الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة لكفالة احترام حقوق الإنسان للمهاجرين وتعزيز النهج القائم على الحقوق لإدارة الهجرة الدولية. وبعد ذلك يحول التقرير اهتمامه إلى استعراض التمويل المتعدد الأطراف للأنشطة والمشاريع الرامية إلى تعزيز الجوانب المفيدة للهجرة الدولية والتنمية وأعمال المنتدى العالمي بالمهجرة والتنمية، وتفاعلاته مع الفريق العالمي المعني بالمهجرة، الذي يتكون من ١٣ كياناً من كيانات الأمم المتحدة^(٧)، بالإضافة إلى المنظمة الدولية للهجرة. وأخيراً، يستعرض التقرير التقدم المحرز في تحسين قاعدة الأدلة لوضع السياسات.

١٠ - ويبين التقرير أنه على الرغم من الأزمة الاقتصادية وآثارها الوخيمة من حيث ارتفاع معدلات البطالة والركود، فإن حكومات كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد تظل ملتزمة بإيجاد سبل فعالة للاستفادة من الجوانب المفيدة للهجرة الدولية من أجل تحقيق التنمية. وعلاوة على ذلك فإن حكومات البلدان التي ترتفع فيها أعداد كبار السن بسرعة لا تزال تعتبر الهجرة الدولية وسيلةً مُجدية لمعالجة النقص في اليد العاملة، كما تعترف غالبية الحكومات بأن الهجرة ضرورية لتوفير المهارات اللازمة. ويؤدي المنتدى العالمي المعني بالمهجرة والتنمية في هذا السياق دوراً متعاضداً في تعزيز الحوار وإتاحة فرص التعاون ووضع خطط

(٧) منظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والبنك الدولي.

للعمل التطوعي. وستقدم العملية التي يقودها المنتدى على الأرجح مساهمات كبيرة في دراسة الفرص والتحديات التي تخلقها الهجرة الدولية في مجال التنمية، وذلك في سياق الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي ستعقدّه الجمعية العامة في عام ٢٠١٣.

ثانياً - أثر الأزمة الاقتصادية على المهاجرين في بلدان المقصد

١١ - يشكل ازدياد البطالة بصفة عامة إحدى النتائج الرئيسية للأزمة الاقتصادية: حيث ازدادت البطالة من ٥,٧ في المائة من القوى العاملة في العالم في عام ٢٠٠٧ إلى ٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، مما يعني أن عدد العمال عاطلين عن العمل في أنحاء العالم ارتفع من ١٧٨ مليوناً إلى ٢١٢ مليوناً^(٨). بيد أنه توجد فروق واضحة بين البلدان في هذا الصدد: ففي بلدان منظمة التعاون والتنمية على سبيل المثال ارتفع معدل البطالة بمقدار ثلاث نقاط مئوية في المتوسط لكنه ارتفع بمقدار خمس نقاط مئوية في الولايات المتحدة و ٦,٨ نقاط في أيرلندا و ١٠ نقاط في إسبانيا.

١٢ - وتفيد توقعات الهجرة الدولية لعام ٢٠١٠ بأن معدلات البطالة ارتفعت بشكل ملحوظ بين أوساط العمال المولودين في الخارج في جميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩. وفي إسبانيا ارتفعت بنسبة ١١ في المائة، كما ارتفعت بنسبة حوالي ٨ في المائة في كل من أيسلندا وأيرلندا. وفي الولايات المتحدة قفزت تلك النسبة من ٤,٣ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٩,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩. وحدثت زيادات أصغر في أستراليا وكندا والدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عدا أيرلندا وإسبانيا. وفضلاً عن ذلك ارتفع معدل البطالة لدى المولودين في الخارج في جميع بلدان منظمة التعاون والتنمية الأخرى بأسرع مما ارتفع لدى المواطنين الأصليين، باستثناء المملكة المتحدة. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٩ وصل معدل البطالة لدى المولودين في الخارج إلى ٢٨,٣ في المائة في إسبانيا وتجاوز ١٥ في المائة في كل من أيرلندا وبلجيكا والسويد وفرنسا وفنلندا. وأفادت التقارير أيضاً بحدوث زيادة في نسبة البطالة بين الأجانب في الاتحاد الروسي والإمارات العربية المتحدة، وازدادت حالات فقدان العمل بين العمال الأجانب في عدد من بلدان شرق وجنوب شرق آسيا، بما في ذلك تايلند وجمهورية كوريا وسنغافورة وماليزيا^(٩).

١٣ - وأدت الأزمة أيضاً إلى تقليص نسبة العاملين من المهاجرين والمواطنين الأصليين، وبحلول نهاية عام ٢٠٠٩ كان معدل العمالة بين أوساط المهاجرين أدنى بمقدار ٧ نقاط مئوية

(٨) انظر: World Economic Vulnerability Monitor, No. 4, April 2010.

(٩) انظر: Khalid Koser، المرجع السابق.

على الأقل في كل من ألمانيا وبلجيكا والدانمرك والسويد وفرنسا والنرويج والنمسا وهنغاريا وهولندا. وفي بلجيكا لم يكن يعمل سوى ٥٣ في المائة من المهاجرين النشطين اقتصادياً، أما في إسبانيا وفرنسا فلم يكن سوى ٥٨ منهم يشغلون وظائف. وفي الولايات المتحدة انخفضت عمالة المهاجرين بمقدار ١,٤ مليون وظيفة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩، وفي إسبانيا فقد العمال المهاجرون ما يقرب من ٣٠٠.٠٠٠ وظيفة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

١٤ - وقد أضرت الأزمة على نحو غير متناسب بوظائف المهاجرين من الرجال لأنهم يميلون إلى التكتل في القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً، بما فيها البناء والتصنيع والقطاع المالي. بيد أن معدل البطالة بين النساء المهاجرات ارتفع في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية، وإن حدث ذلك عموماً بنفس الوتيرة التي ارتفع بها معدل البطالة لدى المواطنين الأصليين. وبالإضافة إلى ذلك فإن معدل مشاركة المهاجرات في القوى العاملة ارتفع في عدة بلدان، وذلك لسبب يرجع جزئياً إلى ضرورة تعويضهن الخسارة في الدخل التي يعاني منها الرجال في أسرهن. وخلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ارتفعت نسبة مشاركة النساء المولودات في الخارج بمقدار ٠,٩ نقطة مئوية في كندا، و ٠,٨ نقطة مئوية في المتوسط في بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر^(١٠)، و ٠,٦ نقطة مئوية في الولايات المتحدة.

١٥ - وأثر الأزمة على عمالة الشباب مصدر قلق رئيسي. ففي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، انخفض معدل العمالة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة في بلدان منظمة التعاون والتنمية بمقدار ٧ نقاط مئوية، ومعدلات البطالة بين الشبان المولودين في الخارج أعلى منها لدى المواطنين الأصليين. وبحلول عام ٢٠٠٩، بلغ معدل البطالة في صفوف المهاجرين من الشباب ١٥,٣ في المائة في الولايات المتحدة، و ٢٠,٢ في المائة في كندا و ٢٤,١ في المائة في المتوسط في بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، بينما سجلت مستويات قياسية في إسبانيا (٤٠,٨ في المائة) والسويد (٣٥,٧ في المائة). والمهاجرون الشباب أكثر عرضة للبطالة لأنهم أقل تأهيلاً من المواطنين الشباب. وللحيلولة دون أن تؤدي التجارب الحالية للشباب العاطلين عن العمل إلى تهميشهم على المدى الطويل، فإن تدابير توفير التدريب اللغوي لهم وإرشادهم وتدريبهم في أماكن العمل تشكل استثماراً جيداً للمستقبل.

(١٠) إسبانيا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، الدانمرك، السويد، فرنسا، فنلندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة، النمسا، هولندا، اليونان.

١٦ - ويؤدي ارتفاع معدل البطالة عموماً إلى ممارسة ضغوط للحد من تدفقات العمال الوافدين. وقد استخدمت حكومات البلدان المستقبلية الآليات التالية لضبط تدفقات الوافدين حسب الظروف المتغيرة: (أ) تقليص الحصص الرقمية؛ (ب) اعتماد فحوص أكثر صرامة لدخول سوق العمل؛ (ج) الحد من الإمكانيات المتاحة للمهاجرين لتغيير وضعهم القانوني أو تجديد تراخيص عملهم؛ (د) فرض شروط إضافية على تدفقات المهاجرين من الفئات الخاضعة للسلطة التقديرية؛ (هـ) تشجيع عودة المهاجرين. وهكذا فقد قلص كل من إسبانيا وأستراليا وإيطاليا وجمهورية كوريا الحصص المخصصة لبعض فئات المهاجرين؛ وعدل كل من أستراليا وبلغاريا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة معايير سوق العمل التي يطلب من أصحاب العمل الوفاء بها عند توظيف العمال الأجانب ضمن بعض فئات الهجرة؛ وعدلت أستراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة قوائم نقص اليد العاملة المستخدمة لتحديد فئات الأشخاص الذين يمكن استقدامهم من الخارج. وتقوم أستراليا وأيرلندا والجمهورية التشيكية والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليابان بإعادة النظر في شروط العمل وظروفه، معتمدة تدابير إضافية لحماية العمال الوطنيين في الوقت الذي تساعد فيه أيضاً الأجانب العاطلين عن العمل بسبل منها السماح لمن تنتهي صلاحية تراخيص عملهم منهم بالبقاء لفترة معينة للبحث عن عمل. وقدمت إسبانيا والجمهورية التشيكية واليابان حوافز مالية لتيسير عودة المهاجرين العاطلين عن العمل الذين يختارون العودة إلى بلدانهم الأصلية.

١٧ - وأدخلت عدة بلدان تغييرات تشمل المهارات بمختلف أشكالها، بما في ذلك اعتماد إجراءات مبسطة. واعتمدت الجمهورية التشيكية "بطاقة خضراء" في بداية عام ٢٠٠٩، وأزالت بولندا القيود على قبول العمال الموسميّين. ووضعت فنلندا برنامج عمل متعلقاً بهجرة اليد العاملة في ظل الانخفاض المتوقع لعدد سكانها الذين هم في سن العمل. والمملكة المتحدة بصدد اعتماد نظام يستند إلى منح درجات على مدى عدة سنوات. ووحدت لكسمبرغ والنرويج وهولندا تراخيص العمل والإقامة في بطاقة واحدة. وعمدت رومانيا وفرنسا إلى تبسيط الإجراءات بهذا الصدد، بينما وسعت اليابان نطاق قانون العمل فيها ليشمل المتدربين الأجانب.

١٨ - وعلى الرغم من الانكماش الاقتصادي تواصلت الحكومات العمل على تحديد ومعالجة النقص المزمن في المهارات. ولا تزال تدابير اجتذاب العمال ذوي المهارات العالية تتطور وتحظى بالتأييد. وفضلاً عن ذلك، فمع تسارع شيخوخة السكان وما يظهر في الأفق من احتمالات تقلص الفئة السكانية التي هي في سن العمل، ينظر العديد من الحكومات إلى الهجرة كخيار يجب أن يظل مفتوحاً. ويظل هذا الموقف ثابتاً على الرغم من الشواغل المتزايدة التي يعرب عنها الرأي العام. والواقع أن تحليل الدراسات الاستقصائية للرأي العام

التي أُحرقت خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٨ يؤكد أن تدهور الوضع الاقتصادي، الذي ينعكس في ارتفاع معدلات البطالة، يرسم في أذهان الناس صورة سلبية عن الآثار الاقتصادية للهجرة، وأن تصورات العاطلين عن العمل لآثار الهجرة أكثر سلبية بكثير من تصورات أولئك الذين يحتفظون بوظائفهم. وهذه الاتجاهات في الرأي العام تزيد من أهمية تركيز الزعماء على الأهداف المتوسطة الأجل عند إدارة الهجرة بدلا من التركيز فقط على التحديات الراهنة.

ثالثا - السعي لجعل الهجرة الدولية عاملا من عوامل التنمية في بلدان المنشأ

١٩ - يتناول تقرير ”التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩: تذليل العقبات أمام التنقل البشري والتنمية“، الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جملة مواضيع منها استعراض عام للمعلومات المستجدة بشأن السبل التي يمكن أن تستفيد بها بلدان المنشأ من الهجرة الدولية. ويوثق التقرير كيفية استفادة أسر المهاجرين من الحوالات، التي تشكل وسيلة لتحسين الصحة والنتائج التعليمية. ويسلم بأن الهجرة الدولية تسهم في الحد من الفقر، إلا أنه يشدد على أن آثار الهجرة ينبغي ألا تصرف الاهتمام عن الجهود المحلية والوطنية الأوسع نطاقا لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية البشرية.

٢٠ - ويشير التقرير إلى أن الآثار الدولية للهجرة على الاقتصادات الوطنية لبلدان المنشأ معقدة يتعذر قياسها. وتشير الدراسات حول التأثير الطويل المدى للحوالات على النمو الاقتصادي إلى أن هذا التأثير كثيرا ما يكون محدودا لسبب يرجع أساسا إلى كونه يتوقف على المؤسسات المحلية والسياسات الإنمائية العامة. ولا يمكن للحوالات بمفردها تذليل العقبات الهيكلية أمام النمو الاقتصادي والتغيير الاجتماعي والحكم الرشيد في العديد من البلدان التي تنخفض فيها مستويات التنمية البشرية. ومع ذلك يمكن أن تشكل الهجرة الدولية أساسا لإقامة شبكات لتعزيز التنمية عن طريق نشر المعرفة والابتكار وتغيير المواقف. ويمكن لعمليات التغيير الاجتماعي والثقافي التي تستند إلى الهجرة أن تؤثر تأثيرا كبيرا على مباشرة الأعمال الحرة، ومعايير المجتمع المحلي، والتحويلات السياسية، وهي تأثيرات كثيرا ما تظل محسوسة مع تعاقب الأجيال.

٢١ - ويقوم عدد متزايد من البلدان بابتكار سبل جديدة لإشراك مجتمعات المغتربين من مواطنيها (الشتات) في التنمية، بما في ذلك عن طريق اعتماد حوالات جماعية لدعم مشاريع إنمائية محددة. وتنظر بعض البلدان، في مواجهة الشح الحالي في رؤوس الأموال الذي يهدد بتقويض النمو الاقتصادي وفرص العمل، في حشد الدعم من مهاجريها في الخارج عن طريق إصدار ”سندات الشتات“، وثمة بلدان بدأت في حشد ذلك الدعم بالفعل. وبالنسبة

للمستثمرين تشكل هذه السندات وسيلة لمساعدة بلدان منشأهم وانتهاز فرص الاستثمار في نفس الوقت. ومن ضمن البلدان التي أصدرت "سندات الشتات" أو تخطط لإصدارها إثيوبيا وإسرائيل ورواندا وسري لانكا والسلفادور والفلبين ونيبال والهند.

٢٢ - وأنشأ العديد من الجهات المانحة الثنائية برامج تهدف إلى الاستفادة من مساهمة مجتمعات المغتربين في بلدان المنشأ. فقد أطلقت إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة في عام ٢٠٠٨ برنامج العمل التطوعي للشتات الذي يهدف إلى زيادة مشاركة المغتربين من المهنيين المهرة في العمل الإنمائي. وتبلغ ميزانية البرنامج ثلاثة ملايين جنيه إسترليني على مدى ثلاث سنوات، ويعمل مع أكثر من ٢٠ منظمة من منظمات المغتربين. وبنفس الطريقة فتحت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في عام ٢٠٠٩، في شراكة مع شركة ويسترن يونيون (Western Union) سوق المغتربين الأفريقيين التي ستستخدم مليوناً ونصف مليون من الدولارات لتحصيل استثمارات مباشرة من المغتربين الأفارقة المقيمين في الولايات المتحدة من أجل تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٢٣ - وعلى الرغم مما أشير إليه سابقاً من انخفاض تدفقات الحوالات، فقد ظلت تلك الحوالات أكثر مرونة أمام آثار الأزمة الاقتصادية من أنواع التدفقات المالية الأخرى. ولسبب يرجع جزئياً إلى ما ذكر، تؤخذ الحوالات في الاعتبار عند إجراء تقديرات الجدارة الائتمانية السيادية للبلدان المتوسطة الدخل، وعند تحليل القدرة على تحمل عبء الديون في البلدان المنخفضة الدخل^(١١). وهكذا تمكنت الفلبين بسبب استقرار الحوالات المرسل إليها من جمع مبلغ ٧٥٠ مليون دولار من السندات على الرغم من الأزمة. وبنفس الطريقة شكلت الحوالات أساساً لإعطاء بنغلاديش تقديراً مكافئاً لكثير من الأسواق الناشئة.

٢٤ - ويزداد الأثر الإيجابي للحوالات بالنسبة لأسر المهاجرين عندما تنخفض تكاليف الحوالات. وتحقق جهود الحد من تكاليف الحوالات نتائج إيجابية. وقد أفاد مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بأن متوسط تكلفة الحوالات المرسل إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي انخفض بحوالي ٧٥ في المائة منذ عام ٢٠٠٠، وتتراوح الآن في المتوسط بين ٥ و ٦ في المائة من المبلغ المحوّل. ويفيد البنك الدولي بأن التكلفة العالمية لإرسال الحوالات انخفضت من ٩,٨ في المائة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى ٨,٧ في المائة في بداية عام ٢٠١٠. ومع ذلك فإن تكاليف الإرسال لا تزال مرتفعة في العديد من الممرات. وأيد القادة أثناء مؤتمر قمة البلدان الثمانية المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٩ هدف الـ "٥×٥" الذي يدعو إلى

(١١) انظر: Migration and Development Brief، المرجع السابق.

تخفيض تكلفة إرسال الحوالات بمقدار خمس نقاط مئوية على مدى خمس سنوات، وزيادة إتاحة الخدمات المالية للمهاجرين وأسرتهم.

٢٥ - ويعمل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، عن طريق صندوق الاستثمار المتعدد الأطراف التابع له، على زيادة فعالية الأثر الإنمائي للحوالات عن طريق تمويل المشاريع الهادفة إلى الحد من تكاليف التحويل، وتيسير استخدام قنوات النقل الرسمية، وتعبئة المدخرات عن طريق المؤسسات المالية الرسمية، وتشجيع الاستثمار المنتج. أما الصندوق الدولي للتنمية الزراعية فيقوم بتنسيق آلية تمويل الحوالات، التي استخدمت ١٥ مليون دولار لدعم خدمات الحوالات المبتكرة منذ عام ٢٠٠٦، بما في ذلك الخدمات التي تقلل من تكاليف التحويل أو تسهل الاستثمارات المنتجة للمهاجرين في المناطق الريفية من بلدان المنشأ.

الجدول ١

المواضيع المتصلة بالهجرة الدولية التي أُدرجت ضمن استراتيجيات الحد من الفقر البالغ عددها ٨٤ استراتيجية التي وُضعت في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨

النسبة المئوية	
٢٠	إشراك مجتمعات المغتربين
١٢	تصدير الأيدي العاملة
١١	توقيع الاتفاقات الثنائية
١١	تيسير إرسال الحوالات
١١	التصدي لتزوح الأدمغة
١٠	تشجيع استثمارات المغتربين
٨	دعم العودة
٧	تحسين ظروف العمل في الخارج
٧	توفير التدريب قبل المغادرة
٦	بناء القدرات المؤسسية
٢٣	مكافحة الاتجار
٢١	تحديث الخدمات الجمركية
٢٠	تعزيز الضوابط الحدودية
١٤	مكافحة الهجرة غير القانونية
١٢	تشجيع عودة اللاجئين
١٠	المشاركة في برامج التعاون الإقليمي
١٠	تشجيع المزيد من الأبحاث والرصد

النسبة المئوية	
٨	مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط المهاجرين
٨	تشجيع اندماج اللاجئين
٦	إعادة إدماج ضحايا الاتجار

المصدر: الجدول ٤-١ من تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩.

٢٦ - ومن ضمن المؤشرات الدالة على شروع البلدان بنشاط في الاستفادة من الهجرة الدولية لتحقيق التنمية المسائل الواردة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر، التي هي بيانات للأهداف والسياسات الإنمائية التي تصوغها البلدان النامية في الغالب ضمن عملية تشاركية تشمل أصحاب المصلحة المحليين والشركاء الإنمائيين الخارجيين. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨، قام ٣٤ بلدا بإعداد ورقة استراتيجية واحدة للحد من الفقر و ٢٥ بلدا بإعداد ورقتين، حيث بلغ المجموع ٨٤ ورقة استراتيجية للحد من الفقر. ويظهر تحليل مجموعة الاستراتيجيات برمتها أن قضايا مختلفة درست فيما يتصل بالهجرة الدولية ويورد الجدول ١ القضايا التي أشير إليها في ٥ في المائة من الورقات على الأقل، مقسمة إلى فئتين. تشمل الفئة الأولى القضايا التي لها صلة مباشرة بمشاركة الحكومة في إدارة التروح والعلاقات مع جماعات المغتربين. أما الفئة الثانية فتضم بقية القضايا المتكررة. وضمن الفئة الأولى حددت أعلى نسبة من الورقات، وهي ٢٠ في المائة، هدف إشراك مجتمعات المغتربين في التنمية. ومن الأهداف الأخرى المذكورة في ١٠ في المائة على الأقل من ورقات استراتيجية الحد من الفقر تصدير الأيدي العاملة، وإبرام اتفاقات ثنائية بشأن الهجرة، وتيسير إرسال الحوالات، والتصدي لتروح الأدمغة، وتشجيع استثمارات المغتربين. وتدل النسب العالية لتكرار هذه القضايا في ورقات استراتيجية الحد من الفقر على الشواغل المتعلقة بالسيطرة على الهجرة، حيث حدد في ٢٠ في المائة من الورقات على الأقل هدف مكافحة الاتجار، أو تحديث الخدمات الجمركية، أو تعزيز الضوابط الحدودية. ويعني ذلك أن الورقات تسلم بتعقيد الهجرة الدولية وتعترف في نفس الوقت بما تتيحه من فرص وبما يمكن أن يترتب عليها من آثار سلبية في مجال التنمية.

٢٧ - ومن ضمن الآثار الضارة المحتملة للهجرة الدولية، ما فتئ نزوح العمال ذوي المهارات العالية يشكل مصدر قلق للبلدان النامية، لا سيما حين يتعلق الأمر بالعاملين في المجال الصحي الذين لا يستغنى عن خدماتهم لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة

بالصحة^(١٢). وتفيد توقعات الهجرة الدولية لعام ٢٠٠٧ بأن ٧٤ في المائة من الأطباء المولودين في الخارج و ٦٥ في المائة من المرضين المولودين في الخارج في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في حوالي عام ٢٠٠٠ وفدوا من بلدان غير أعضاء في المنظمة. وتؤدي خسارة العاملين في المجال الصحي بسبب الهجرة في بعض البلدان إلى الشلل. فمثلاً أكثر من نصف الأطباء المولودين في كل من أنتيغوا وبربودا، وأنغولا، وترينيداد وتوباغو، وجزر كوك، وجمهورية ترازيا المتحدة، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسيراليون، وغرينادا، وغيانا، وفيجي، وليبيريا، وموزامبيق، وهايتي، يعملون في بلدان منظمة التعاون والتنمية. وقد اعتمدت جمعية الصحة العالمية في أيار/مايو ٢٠١٠ "مدونة للممارسات في مجال التعيين الدولي للموظفين العاملين في مجال الصحة"، وهي مدونة غير ملزمة للحيلولة دون فقدان العاملين في مجال الصحة في البلدان التي تعاني من نقص حاد في هذا المجال. وتطلب المدونة من بلدان المقصد تحديد شروط عادلة لاستقدام المهاجرين من العاملين في مجال الصحة وتعيينهم، والامتناع عن التوظيف في البلدان التي تعاني من نقص حاد في مجال الرعاية الصحية. كما تدعو الدول المانحة إلى تقديم المساعدة لتعزيز النظم الصحية في البلدان النامية، بما في ذلك تقديم الدعم لتدريب واستبقاء العاملين في مجال الصحة.

رابعا - حماية حقوق المهاجرين

٢٨ - يتوقف إسهام المهاجرين الدوليين في كل من بلدان المقصد وبلدان المنشأ بشكل أساسي على حماية حقوق الإنسان الخاصة بهم وكفالة عدم تعرضهم للتمييز أو كراهية الأجانب. وقد أبرزت الأزمات المالية والاقتصادية الأخيرة أهمية اتخاذ تدابير فعالة لحماية حقوق المهاجرين. ويظهر تزايد عدد الدول المصدقة على الصكوك الدولية ذات الصلة بالالتزام المتزايد باحترام حقوق المهاجرين. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٠، كانت ٨٢ دولة من الدول الأعضاء قد صدقت على واحدة على الأقل من الصكوك الدولية الثلاثة المتعلقة بالعمال المهاجرين، وهي الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠، واتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالهجرة من أجل العمل (المنقحة) (رقم ٩٧) لعام ١٩٤٩، واتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالهجرة في أوضاع تعسفية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين (الأحكام التكميلية) (رقم ١٤٣).

(١٢) انظر: United Nations Population Division. Health Workers, International Migration and Development

.Population Facts. No. 2010/2/E, March 2010

وتستضيف هذه الدول الأعضاء معا ٣٢ في المائة (٦٩ مليوناً) من جميع المهاجرين الدوليين في أنحاء العالم.

٢٩ - وتقود منظمة العمل الدولية جهود تعزيز النهج القائم على الحقوق لإدارة هجرة اليد العاملة، استناداً إلى الحقوق والمعايير المعترف بها دولياً. وقد حددت المنظمة في تقريرها لعام ٢٠١٠ المعنون "الهجرة الدولية لليد العاملة: نهج قائمة على الحقوق" ثلاثة محاور للحماية: (أ) حقوق الإنسان العالمية وحقوق العمل الأساسية التي تنطبق على جميع الأشخاص. بمن فيهم جميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني؛ (ب) المعايير الخاصة بالمهاجرين؛ (ج) بعض معايير العمل التي لها أيضاً مجال تطبيق عام يشمل العمال المهاجرين. غير أن هذا الإطار ينطوي على بعض الثغرات، لا سيما فيما يتصل بحماية المهاجرين العاملات في بعض المهن، وحماية العمال المهاجرين الموسميين الذين هم في وضع غير قانوني. وعلاوة على ذلك تلاحظ المنظمة أن الجهات المعنية كثيراً ما تُقصر في تطبيق المعايير القائمة والحماية الفعالة للحقوق المعترف بها، ولذلك تدعو إلى تطبيق أفضل لهذه المعايير عن طريق إجراء تفتيش مناسب لأماكن العمل وكفالة إمكانية اللجوء الفعلي إلى النظام العدلي. ويوفر إطار العمل المتعدد الأطراف غير الملزم لهجرة اليد العاملة الذي وضعته المنظمة توليفة شاملة لجميع المبادئ والقواعد التوجيهية المنطبقة على صياغة سياسات سليمة للهجرة. وفي محاولة لسد بعض الثغرات في الإطار الحقوقي، ينظر مؤتمر العمل الدولي في وضع صك قانوني بشأن حماية العاملين في المنازل، وكثير منهم من النساء المهاجرات.

٣٠ - وكذلك فإن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وهي هيئة خبراء مستقلة تشرف على تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تسعى أيضاً بنشاط إلى وضع معايير لحماية العاملات المهاجرات. وتتناول التوصية رقم ٢٦ التي اعتمدها اللجنة في عام ٢٠٠٨ قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالنساء المهاجرات، بمن فيهن النساء الأكثر تعرضاً لسوء المعاملة والتمييز بسبب كونهن في وضع غير قانوني أو شغلن وظائف منخفضة الأجر.

٣١ - ويساعد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة البلدان، ولا سيما بلدان آسيا، على صياغة سياسات هجرة تراعي الفوارق بين الجنسين، وقد وضع عقد عمل نموذجياً للنساء المهاجرات، وشجع تنفيذ عهد خاص بالسلوك الأخلاقي والممارسات الجيدة في وكالات التوظيف، ودعا إلى إلغاء القيود على عمالة النساء في الخارج. وفي أوروبا وضعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠٠٩ مبادئ توجيهية لإدماج البعد الجنساني في سياسات هجرة اليد العاملة.

٣٢ - وتقدم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدعم الفني للهيئات الثماني المنشأة بموجب حقوق الإنسان التي ترصد تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان الدولية الرئيسية. وترصد اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠ من طرف الدول الأعضاء البالغ عددها ٢ دولة. وتعمل مفوضية حقوق الإنسان خلال عام ٢٠١٠ على تشجيع التصديق العالمي على الاتفاقية، في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتمادها. وبالإضافة إلى ذلك عملت المفوضية على إذكاء الوعي بانتهاكات حقوق الإنسان للمهاجرين، مع التركيز على التمييز وكرهية الأجانب والعنصرية، وانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتجرىم المهاجرين الذين هم في وضع غير قانوني واحتجازهم الإداري. وقد ركز المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين على حماية الأطفال في سياق الهجرة خلال عام ٢٠٠٩، ويقوم حاليا بالتحقيق في حقوق المهاجرين في مجالي الصحة والسكن.

٣٣ - واحتفالاً بالذكرى السنوية الستين لإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أصدر الفريق العالمي المعني بالهجرة تقريراً في ديسمبر ٢٠٠٨ بعنوان "الهجرة الدولية وحقوق الإنسان"، أوضح فيه أن فوائد الهجرة الدولية تتوقف على احترام حقوق الإنسان للمهاجرين، وأكد على مسؤولية الدول عن حماية الحقوق والحريات الأساسية لجميع الناس في إطار ممارستها لحقها السيادي في تحديد من يدخل أراضي كل منها ومن يبقى فيها. ومن خلال مناقشة التحديات التي تواجهها مختلف فئات المهاجرين، بمن فيهم النساء والأطفال المهاجرون والعمال المهاجرون وضحايا الاتجار، واللاجئون، يحدد التقرير الثغرات في مجال الحماية ويقترح سبلاً لسدها.

٣٤ - ومن الشواغل الرئيسية فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان تفشي ظاهري الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. ويدل التصديق السريع على البروتوكولين ذوي الصلة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على التزام الدول الأعضاء ببذل جهود متضافرة لمكافحة هذه الجرائم البشعة. وهكذا بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٠، كانت ١٣٦ دولة قد صدّقت على بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، كما صدقت ١٢٢ دولة على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. وما فتئت المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر، التي أطلقها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في آذار/مارس ٢٠٠٧، تُذكي الوعي بمخاطر الوقوع ضحية للاتجار بالبشر، وتقدم المساعدة التقنية لمكافحة الاتجار بالتعاون مع الشركاء ضمن الفريق العالمي المعني بالهجرة وغيرهم من أصحاب المصلحة.

٣٥ - ويشكل العدد الكبير من الدول المصدقة على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ دليلاً على الالتزام بحفظ حياة اللاجئين وتوفير الحماية لهم. وكانت الدول البالغ عددها ١٤٧ دولة التي هي أطراف في واحد على الأقل من تلك الصكوك تستضيف ٦,٣ ملايين لاجئ بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، مما يمثل ٦١ في المائة من مجموع اللاجئين^(١٣). ومنذ بدء تنفيذ خطة العمل المكونة من ١٠ نقاط المتعلقة بحماية اللاجئين والهجرة المختلطة في عام ٢٠٠٦، انكب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على عقد الاجتماعات واجتماعات المائدة المستديرة لإذكاء الوعي بالخطة، مشدداً على الحاجة إلى منع الإعادة القسرية للاجئين وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان التي تدفع بشكل متزايد بعض الأشخاص المحتاجين إلى الحماية إلى القيام بتحركات خطيرة. وتواصل المفاوضات أيضاً البحث عن سبل لضمان التوصل إلى حلول مستدامة ودائمة لمحنة اللاجئين وغيرهم من المحتاجين إلى الحماية ولتجنب التحركات غير القانونية عن طريق دمج برامج اللاجئين في استراتيجيات التنمية الوطنية.

خامساً - المشاريع المتعددة الأطراف المعنية بالهجرة الدولية والتنمية

٣٦ - لقد تزايدت منذ عام ٢٠٠٦ مشاركة منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في مشاريع الترويج للإمكانيات الإنمائية التي تنطوي عليها الهجرة الدولية، وذلك نتيجة للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية. وتتعاون مجموعات من أعضاء الفريق العالمي المعني بالهجرة على وجه الخصوص في إطار عدد من المبادرات الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على جعل الهجرة الدولية تسهم في التنمية.

٣٧ - وبدأت الأمم المتحدة، بتمويل من حساب التنمية، مشروعاً تكلفته ١,٢ مليون دولار لتعزيز القدرات الوطنية على إدماج قضايا الهجرة الدولية في استراتيجيات التنمية الوطنية. وهذا المشروع، الذي تقوده اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتنفذه جميع اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة، يشجع البلدان على اعتماد سياسات وبرامج قائمة على الأدلة لتحقيق أقصى قدر ممكن من الفائدة الإنمائية من الهجرة الدولية، وعلى بناء شبكات لتبادل المعلومات بشأن الهجرة الدولية.

٣٨ - وقد قدمت المفاوضات الأوروبية تمويلات لمبادرة الهجرة والتنمية المشتركة التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شراكة مع مفوضية شؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة

(١٣) لا يندرج في نطاق اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم ٤,٨ ملايين الذين يتلقون المساعدة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

للسكان ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة، لدعم منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية في مجال تنفيذ المشاريع التي تحقق أقصى قدر من الفائدة الإنمائية من الهجرة الدولية. وتهدف المبادرة إلى تطوير شبكات من الجهات الفاعلة العاملة في مجال الهجرة والتنمية، وإلى نشر الممارسات الجيدة. وقد خصص ما مجموعه ١٠ ملايين يورو لتمويل ٥٤ مشروعاً في ١٦ بلداً. وتشمل أهداف المشاريع التي مولتها المبادرة ما يلي: تحسين الخدمات المالية وتخفيض تكاليف إرسال الحوالات؛ وإشراك مجتمعات المغتربين في الجهود الرامية إلى تحسين مهارات مباشرة الأعمال الحرة لدى السكان في بلدان المنشأ؛ ودعم الأسر التي تشتتها الهجرة؛ وتعميق الوعي بمخاطر الاتجار بالبشر والهجرة غير القانونية، مع تعزيز حماية المهاجرين في نفس الوقت.

٣٩ - وفي إطار صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي تموله إسبانيا، خصص ما مجموعه ٨٠ مليون دولار لتمويل ١٤ مشروعاً متعلقاً بالشباب والعمالة والهجرة، ينفذها مختلف أعضاء الفريق العالمي المعني بالهجرة ومنظمات أخرى. وتشمل أنشطة المشروع إتاحة فرص العمل اللائق للشباب، وتيسير الاستفادة من فرص العمل في الخارج لتخفيف الضغوط في سوق العمل، وهيئة سبل العيش المستدامة كبديل للهجرة، وزيادة الاستخدام المجدي للحوالات.

٤٠ - وقد أنشأت حكومة إسبانيا، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، صندوقاً للهجرة والتنمية في تموز/يوليه ٢٠٠٨. ويدعم الصندوق، المزود بمبلغ ١٠ ملايين يورو، الأنشطة التي تحقق أقصى قدر من الفائدة الإنمائية من الهجرة، ويعزز حرية تنقل الأشخاص بين الدول الأعضاء في الجماعة.

٤١ - أما مرفق الهجرة الذي أنشأته مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٩، فيقدم المساعدة للبلدان الأعضاء في المجموعة في مجال مسح وإدارة تدفقات الهجرة، مع تحقيق أقصى قدر من الفائدة الإنمائية من الهجرة الدولية في نفس الوقت. ويمول المرفق بواسطة منحة قدرها ٢٥ مليون يورو من صندوق التنمية الأوروبي. وسيتم إنشاء مرصد للهجرة في إطار المرفق لتيسير تبادل المعلومات بشأن الهجرة الدولية.

٤٢ - وقد خصص ٢٤٠ مليون دولار في المجموع للبرامج والصناديق والمرافق الموصوفة في هذا الفصل والفصول السابقة، مما يدل على انشغال الجهات المانحة المتعددة الأطراف بصورة متزايدة بدعم الأنشطة المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية.

سادسا - المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية

٤٣ - المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية عملية استشارية حكومية دولية غير ملزمة وغير رسمية انبثقت عن الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية المعقود في عام ٢٠٠٦. وهدف المنتدى معالجة الجوانب والفرص والتحديات المتعددة الأبعاد فيما يتصل بالهجرة الدولية وأوجه الترابط بينها وبين التنمية، والجمع بين الخبرات الحكومية من جميع المناطق، وتعزيز الحوار والتعاون والشراكة، وتحقيق نتائج عملية وتطبيقية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ويرتبط المنتدى بالأمم المتحدة عن طريق الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية والتنمية، ويقدم تقاريره إلى الأمم المتحدة عبر الأمين العام.

٤٤ - وقد عقد المنتدى ثلاثة اجتماعات منذ عام ٢٠٠٧، في بروكسل ومانبلا وأثينا. وشارك في كل من هذه الاجتماعات مندوبون من حوالي ١٦٠ دولة من الدول الأعضاء والمراقبة في الأمم المتحدة، وبذلك يكون عدد المشاركين فيها أزيد من عدد المشاركين في الحوار الرفيع المستوى نفسه الذي مثلت فيه ١٣٢ دولة من الدول الأعضاء. ويتضح التزام الدول الأعضاء بالمنتدى أيضا من العضوية المتنامية في فريقه التوجيهي، ومن اهتمام الحكومات اهتماما كبيرا بالمشاركة في تنظيم جلسات المائدة المستديرة في إطار المنتدى، ومن استمرار توافر التبرعات لتمويل اجتماعاته. ومن أهم إنجازات المنتدى تركيزه على إسهام الهجرة الدولية في التنمية، وعلى التوصل إلى تفاهم وتعاون أفضل بين البلدان التي تربطها الهجرة، وقد استمر هذا التعاون على الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية.

٤٥ - وقد أظهر أول تصنيف لإنجازات المنتدى أنه وفر منصة للحكومات لاستعراض أنشطة جديدة وعرض سياسات مبتكرة وتقاسم الممارسات الجيدة^(١٤). وبالإضافة إلى ذلك قدمت اجتماعات المنتدى توصيات واقتترحت مبادرات في مجال السياسة العامة نفذتها الحكومات أو المنظمات الدولية أو معاهد البحوث في وقت لاحق.

٤٦ - ويعمل المنتدى، من خلال إنشاء فريقين عاملين مخصصين، على استحداث آليات خاصة به للاضطلاع بمبادرات محددة. وقد أجرى الفريق العامل المخصص المعني بحماية المهاجرين والتمكين لهم من أجل التنمية دراسات حول أثر مراكز الموارد التي تُخدم المهاجرين، وعودة المهاجرين واستراتيجيات إعادة إدماجهم، وحول تكاليف الهجرة الدولية. وشجع الفريق العامل المخصص المعني باتساق السياسات والبيانات والبحوث على انتهاج

(١٤) انظر: www.gfmd.org/en/gfmd-documents-library/mexico-gfmd-2010.html.

سياسات هجرة قائمة على الأدلة، وقيم دور ملفات الهجرة^(١٥) في تعزيز تماسك السياسات داخل الحكومات الوطنية، وشجع على تطوير وسائل لقياس مدى تأثير سياسات الهجرة على التنمية، ودعا إلى استخدام جولة تعدادات السكان لعام ٢٠١٠ لإجراء تقييم جيد التوقيت ومستكمل للهجرة الدولية في أنحاء العالم وللسمات الاجتماعية - الاقتصادية للمهاجرين.

٤٧ - وقد عملت منظومة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، وبخاصة عن طريق المنتدى منذ إنشائه، على دعم هذه العملية بمختلف السبل. وقد ساعد أعضاء الفريق العالمي المعني بالهجرة الحكومات على إنتاج وثائق لجلسات المائدة المستديرة، ونظموا سوقاً لخدمات الهجرة الدولية والتنمية، كما انتدب الفريق العالمي موظفين للعمل في المنتدى. وتستضيف المنظمة الدولية للهجرة، التي هي عضو في الفريق العالمي، وحدة دعم المنتدى. وكذلك شارك أعضاء الفريق العالمي في الأفرقة العاملة المخصصة التابعة للمنتدى وأسهموا في اجتماعات المجتمع المدني التي تنظم بالتزامن مع اجتماعات المنتدى. ويلقي رئيس الفريق العالمي خطاباً أمام المنتدى عند افتتاح كل اجتماع من اجتماعاته، ويعرض وجهة نظر مشتركة للفريق العالمي بشأن القضايا التي يعالجها المنتدى.

٤٨ - وقد قدم الفريق العالمي إسهامات أخرى في عملية المنتدى عن طريق تنفيذ أنشطة مشتركة. وفي عام ٢٠٠٨ وزع الفريق العالمي تقريره المعنون "الهجرة الدولية وحقوق الإنسان" على المشاركين في اجتماع المنتدى المعقود في مانيل. ووزعت على المشاركين في اجتماع المنتدى المعقود في أثينا في عام ٢٠٠٩ صحائف وقائع أعدها الفريق العالمي بشأن ما تتركه الأزمات المالية والاقتصادية العالمية من آثار على المهاجرين الدوليين. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، نظم الفريق العالمي ندوة بشأن بناء الشراكات في مجال الهجرة والتنمية البشرية، حضرها ١٣٠ مشاركاً، من بينهم ٣٠ ممثلاً للدول الأعضاء المشاركة في عملية المنتدى.

٤٩ - وقد شمل كل اجتماع من اجتماعات المنتدى الثلاثة المعقودة منذ عام ٢٠٠٧ ثلاث موائد مستديرة. وفي حين عقدت المائدة المستديرة المعنية باتساق السياسات والمؤسسات والشراكات كل سنة، فقد تغيرت المواضيع المطروحة في المائتين المستديرتين الأخرين، وإن ظلت تدور حول السياسات الرامية إلى تسخير الهجرة الدولية لأغراض التنمية، وحماية حقوق المهاجرين، وتسهيل الهجرة القانونية.

(١٥) ملفات الهجرة ثمرة لمبادرة اتخذتها المفوضية الأوروبية، وهي تقارير موجزة تصنف البيانات عن اتجاهات الهجرة في كل بلد على حدة، وتقدم تحليلاً مقتضياً للنتائج المترتبة على هذه الاتجاهات. وهي أداة لتبادل المعلومات وبناء القدرات، تنفذها المنظمة الدولية للهجرة بصورة رئيسية.

٥٠ - ويشارك أعضاء الفريق العالمي بنشاط، منفردين أو في إطار شراكات، في متابعة أو تنفيذ التوصيات المبنية عن الاجتماعات السنوية للمنتدى. ومن أصل ١١٤ توصية قدمها المنتدى منذ عام ٢٠٠٧، يتابع أحد أعضاء الفريق العالمي ٢٧ توصية، كما يقوم عضوان أو أكثر في الفريق بمتابعة ٧٥ توصية أخرى. وهناك ١٢ توصية فقط من هذه التوصيات لم يتابعها أي عضو في الفريق العالمي (الجدول ٢). واضطلع أعضاء الفريق العالمي في المجموع بـ ٣٣٦ نشاطا لمتابعة التوصيات البالغ عددها ١١٤ توصية التي قدمتها اجتماعات المنتدى، أي بمعدل ٢,٩ نشاط لكل توصية^(١٦). وقد ازداد عدد أنشطة الفريق العالمي لكل توصية من توصيات المنتدى من ٢,٤ نشاط في عام ٢٠٠٧ إلى ٢,٦ نشاط في عام ٢٠٠٨، ثم إلى ٣,٩ أنشطة في عام ٢٠٠٩، مما يدل على التزام الفريق العالمي بدعم أعمال المنتدى.

الجدول ٢

متابعة الفريق العالمي المعني بالهجرة لتوصيات المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية

السنة	المائدة المستديرة	العنوان	عدد توصيات المنتدى				المجموع
			من طرف عضو واحد	من طرف عضوين أو أكثر	دون متابعة	المتابعة من طرف أعضاء الفريق العالمي	
٢٠٠٧	الأولى	تنمية رؤوس الأموال البشرية وتنقل الأيدي العاملة	٣	٥	١	٩	
	الثانية	الحوالات وغيرها من موارد الشتات	٧	١١	١	١٩	
	الثالثة	اتساق السياسات والمؤسسات والشراكات	٤	٨	٣	١٥	
	المجموع الفرعي		١٤	٢٤	٥	٤٣	
٢٠٠٨	الأولى	الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان	٣	٩	١	١٣	
	الثانية	تحقيق أقصى أثر إنمائي للهجرة القانونية	٤	٥	صفر	٩	
	المجموع الفرعي		٧	١٤	١	٢٢	

(١٦) يُعتبر أن توصية ما من توصيات المنتدى تجري متابعتها إذا أبلغ عضو من أعضاء الفريق العالمي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة أن الفريق العالمي يشارك في تنفيذ التوصية. وللاطلاع على التفاصيل يرجى الرجوع إلى الوثيقة "GMG follow-up of GFMD recommendations, 2007-2009" المتاحة في الموقع الشبكي www.unmigration.org.

عدد إجراءات متوسط عدد المتابعة التي أجريتها أبلغ بها المتابعة لكل توصية الفريق العالمي	عدد توصيات المنتدى المتابعة من طرف أعضاء الفريق العالمي				المجموعة	العنوان	المائدة المستديرة	السنة
	من طرف واحد	من طرف عضو أو أكثر	دون متابعة	الفريق العالمي				
٢,٥	٢٧	٤	٥	٢	١١	اتساق السياسات والمؤسسات والشراكات	الثالثة	
٢,٦	٨٦	٥	١٩	٩	٣٣		المجموع الفرعي	
٤,٦	٨٧	صفر	١٧	٢	١٩	الهجرة والسياسات الإنمائية الهادفة إلى إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية	الأولى	٢٠٠٩
١,٩	١٧	٢	٦	١	٩	إدماج المهاجرين وإعادة إدماجهم وتنقلهم	الثانية	
٤,٤	٤٤	صفر	٩	١	١٠	اتساق السياسات والمؤسسات والشراكات	الثالثة	
٣,٩	١٤٨	٢	٣٢	٤	٣٨		المجموع الفرعي	
٢,٩	٣٣٦	١٢	٧٥	٢٧	١١٤		المجموع الكلي	

المصدر: "GMG follow-up of GFMD recommendations, 2007-2009"; available at www.unmigration.org.

سابعاً - تحسين قاعدة الأدلة

٥١ - تتفق جميع الدول الأعضاء على أن الأدلة المتوافرة لتقييم أوجه الترابط بين الهجرة الدولية والتنمية ليست كافية، وقد وجهت جميع الاجتماعات الحكومية الدولية المعقودة في أنحاء العالم التي تركز على هذه القضية دعوات لتحسين البيانات والبحوث المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية. ومع تزايد الاهتمام الذي توليه الدول الأعضاء للهجرة الدولية، بدأت الجهود المبذولة لتحسين قاعدة الأدلة تؤتي ثمارها^(١٧).

(١٧) يمكن الاطلاع على استعراض عام للتحسينات التي طرأت على عملية جمع البيانات والبحوث بقيادة الفريق العالمي المعني بالهجرة في الوثيقة: "Data and analysis: partnering to better understand and address the human development implications of migration" وهي ورقة قدمت خلال ندوة الفريق العالمي المتعلقة ببناء الشراكات من أجل الهجرة والتنمية البشرية المعقودة في جنيف يومي ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠. ويمكن الاطلاع على تقييم آخر للتحسينات في الصفحات من ٥ إلى ٩ من النص الإنكليزي للوثيقة: *Migrants count: five steps toward better migration data*, pp. 5-9. التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع: www.cgdev.org/content/publications/detail/1422146

٥٢ - وقد ازداد توافر البيانات لتحليل أعداد المهاجرين الدوليين وتدققاتهم وسماتهم بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة. وتم توسيع قاعدة البيانات العالمية للهجرة التي تتضمن بيانات مستمدة من التعدادات وسجلات السكان، مصنفة حسب العمر والجنس والأصل، التي وضعتها شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لتشمل أكثر من ٤٠٠٠ مجموعة من البيانات^(١٨). أما قاعدة البيانات التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمتعلقة بأعداد المهاجرين مصنفة حسب مستوى التعليم والمهنة والعمر والجنس والأصل، والمستمدة أيضا من تعدادات السكان، فتغطي جميع الدول الأعضاء في المنظمة. وقد ازداد عدد البلدان التي تعمم بيانات متسلسلة زمنيا عن تدفقات المهاجرين من ١٥ بلدا في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٩ بلدا في عام ٢٠٠٩^(١٩).

٥٣ - وتستخدم المعلومات المستقاة من التعدادات لتقدير عدد المهاجرين الدوليين على مر الزمن في كل بلد من بلدان العالم، وتوزيعهم حسب الجنس. وتقوم شعبة الإحصاءات بتقدير توزيعهم حسب العمر، كما يقدر البنك الدولي توزيعهم حسب الأصل. وقد استخدم كل من منظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي بيانات مصنفة حسب المستوى التعليمي لتحليل ظاهرة نزوح الأدمغة، كما استخدمت المنظمة بيانات عن المهنة لتحليل هجرة العاملين في المجال الصحي. وقد أدت هذه الدراسات دورا حاسما في تحديد سياسات الاستجابة لهجرة الأشخاص الذي يمتلكون مهارات تدعو الحاجة إليها.

٥٤ - وتتوافر على المستوى الفردي بصورة متزايدة عينات من التعدادات في صورة إلكترونية. ويتيح المشروع الدولي المتكامل لسلسلة البيانات التفصيلية المخصصة للاستخدام العام (The Integrated Public Use Microdata Series-International) الذي طوره مركز ولاية مينيسوتا للسكان، بالتعاون مع المكاتب الإحصائية الوطنية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية، عينات منمطة من ١٥٩ تعدادات سكانية أجريت في ٥٥ بلدا، مما يسهل إجراء تحليلات مقارنة معمقة للهجرة.

٥٥ - وقد عمل معهد اليونسكو للإحصاء، بدعم من منظمة التعاون والتنمية والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، على تحديث قاعدة البيانات الخاصة به المتعلقة بالتنقل الدولي

(١٨) انظر: <http://esa.un.org/unmigration>.

(١٩) انظر: "International migration flows to and from selected countries: the 2008 revision" (United Nations: انظر: database, POP/DB/MIG/Flow/Rev.2008).

لطلاب التعليم الجامعي، وعرض بيانات عن أكثر من ٢٠٠ بلداً أو منطقة، مصنفة حسب بلد المنشأ والجنس^(٢٠).

٥٦ - ودأبت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ عام ٢٠٠١ على نشر حولياتها الإحصائية السنوية^(٢١)، التي تتضمن بيانات عن اللاجئين وطالبي اللجوء وغيرهم من الأشخاص الذين تهم بهم المفوضية في أكثر من ١٥٠ بلداً.

٥٧ - وتقوم المنظمة الدولية للهجرة، بالإضافة إلى توفير الدعم لتطوير نظم لجمع بيانات الهجرة واستخدامها بصورة منسقة، بتقديم الدعم لإعداد ملفات الهجرة في البلدان النامية، وهي مهمة تشمل جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالهجرة الدولية.

٥٨ - ويتطلب التحليل المعمق للروابط بين الهجرة والتنمية بيانات يتم جمعها بواسطة استقصاءات متخصصة. وتشكل المسوح التي تُجرى للقوى العاملة في البلدان الأوروبية مصدراً مفيداً للمعلومات من هذا القبيل. وتشجع منظمة العمل الدولية وتدعم استخدام وحدات متعلقة بالهجرة في مسوح القوى العاملة في البلدان النامية. وتتضمن المسوح التي يجريها البنك الدولي في إطار دراسة قياس مستويات المعيشة، والمسوح العنقودية المتعددة المؤشرات التي تُجرىها اليونيسيف وحدات تركز على الهجرة. وفي حالة اليونيسيف تم التركيز على أطفال المهاجرين المخلفين في بلدان المنشأ.

٥٩ - وتشمل مبادرات المسوح الجديدة المسوح التي أُجريت في إطار مشروع الهجرة في أفريقيا التابع للبنك الدولي الهادف إلى دراسة أثر الهجرة الدولية والحوالات على الأفراد والأسر المعيشية، والمسوح التي أُجريت في سبعة بلدان في إطار مشروع "مسيرة التقدم (Development on the Move)" الذي يشترك في تنفيذه معهد بحوث السياسات العامة وشبكة التنمية العالمية.

٦٠ - وفي عام ٢٠٠٨ عقد مركز التنمية العالمية اجتماعاً للجنة خبراء لبحث الخطوات الهادفة إلى تحسين البيانات بشأن الهجرة الدولية. ويتضمن التقرير المنبثق عن الاجتماع المعنون "أهمية المهاجرين: خمس خطوات لتحسين البيانات عن الهجرة (Migrants count: five steps toward better migration data)^(٢٢)، المقترحات التالية: (أ) كفالة القيام في إطار جولة ٢٠١٠ لتعدادات السكان بجمع المعلومات الأساسية اللازمة لتحديد هوية المهاجرين الدوليين وإعطاء

(٢٠) انظر: <http://stats.uis.unesco.org/>.

(٢١) انظر: www.unhcr.org/pages/4a02afce6.html.

(٢٢) انظر: www.cgdev.org/content/publications/detail/1422146/.

الأولوية لإنتاج جداول ذات صلة بالمهاجرين؛ (ب) التوسع في استخدام البيانات الإدارية عن المهاجرين الدوليين؛ (ج) تيسير استخدام البيانات الغنية التي تُجمع في إطار مسح القوى العاملة في البلدان المتقدمة النمو، عن طريق الموازنة بين البيانات وزيادة إتاحتها على الشبكة؛ (د) إتاحة بيانات تفصيلية مستمدة من مسح الهجرة وعينات التعدادات السكانية؛ (هـ) إضافة وحدات مناسبة متعلقة بالهجرة إلى برامج المسوح الجارية في الأسر المعيشية. ويجري نشر التقرير على نطاق واسع، ومن المتوقع أن يحفز جهود توفير البيانات المتعلقة بالهجرة الدولية، بحيث يمكن التحضير للحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣ استناداً إلى قاعدة أدلة أشمل.

ثامنا – الاستنتاجات والتوصيات

٦١ - لقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تقليص تدفقات الهجرة إلى البلدان المتقدمة النمو، غير أن المهاجرين الجدد لا يزالون يفدون على الرغم من استمرار ارتفاع معدلات البطالة بشكل سريع، لا سيما في صفوف المهاجرين. ونظراً لأن معظم الأشخاص المقيمين في البلدان المتقدمة النمو المولودين في الخارج هاجروا منذ سنوات، فقد استقروا تماماً في تلك البلدان وحصل كثيرون منهم على الجنسية، مما أكسبهم القدرة على مواجهة الصعوبات الحالية. وعلاوة على ذلك فقد استجابت أغلبية الحكومات للأزمة بخفض عدد المهاجرين الجدد المقبولين على أساس السلطة التقديرية، وبالإبقاء على سوق العمل فيها مفتوحة عموماً أمام جميع المهاجرين المقيمين، وهي ممارسة ينبغي استمرارها. أما البلدان القليلة التي عرضت حوافز مالية على الراغبين في العودة إلى ديارهم من المهاجرين العاطلين عن العمل، فقد وجدت عدداً صغيراً نسبياً من الراغبين في الاستفادة من هذا العرض.

٦٢ - وتواصل البلدان النامية، على الرغم من تضررها من انخفاض الحوالات وتقلص فرص هجرة اليد العاملة، انتهاج استراتيجيات لجني الفوائد الإنمائية للهجرة الدولية، وهي عملية تستحق دعماً متواصلًا. وما فتئت الجهات المانحة والمنظمات الدولية تقدم الدعم، خاصة لغرض خفض تكاليف إرسال الحوالات، وكفالة المشاركة النشطة للمغتربين، وتعزيز مشاركتهم في الترويج للاستثمار في بلدان المنشأ وإذكاء روح المبادرة لدى غير المهاجرين. وتدعو الحاجة إلى تعجيل الخطى في تلك الجهود.

٦٣ - وقد تضاعفت الأنشطة المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة. ووسع أعضاء الفريق العالمي المعني بالهجرة نطاق تعاونهم مع الدول الأعضاء في إطار المشاريع الهادفة إلى تسخير الهجرة

الدولية لدعم أهداف التنمية، وبناء القدرات في البلدان النامية، وتحسين قاعدة الأدلة أو تسليط الضوء على التفاعلات بين الهجرة والتنمية في مضمار السياسات. بيد أنه بالرغم من التقدم المحرز تدعو الحاجة إلى تعزيز الجهود التي تبذلها المنظومة.

٦٤ - وكثفت منظومة الأمم المتحدة أيضا بصورة حاسمة أنشطتها الهادفة إلى كفالة حقوق جميع المهاجرين، وحماية المهاجرين الذين هم في أوضاع حرجة، والدعوة إلى اتباع نهج قائم على الحقوق في إدارة الهجرة الدولية. وينبغي المحافظة على هذا الزخم.

٦٥ - ونجحت الاجتماعات التي عقدها المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في إشراك كل من الحكومات والنظام المتعدد الأطراف في مساعي تحقيق الفوائد الإنمائية للهجرة الدولية، وفي التعاون على معالجة آثارها الضارة المحتملة. وتتوقف فعالية المنتدى على مدى استعداد الحكومات للعمل بشكل تعاوني وإبقاء قنوات الاتصال مفتوحة بخصوص المشاكل المشتركة على نحو يسمح بوضع حلول مشتركة. إن الحفاظ على روح التعاون تلك أمر ضروري لكفالة نجاح العملية التحضيرية للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية التي ستعقدها الجمعية العامة في عام ٢٠١٣. ومن المهم أيضا الاستمرار في إشراك جميع أصحاب المصلحة في وضع وتنفيذ استراتيجيات لجعل الهجرة الدولية جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية، بما في ذلك الاستراتيجيات الهادفة إلى الحد من الفقر. وأخيرا فمن الضروري أن تتطلع السلطات في البلدان المتضررة من الأزمة إلى الأفق البعيد في إدارة الهجرة الدولية، خاصة إذا أرادت الإبقاء على الهجرة بوصفها خيارا لمعالجة الآثار المترتبة على شيخوخة السكان أو لضمان الحصول على المهارات اللازمة.

٦٦ - لقد خطى المجتمع الدولي بالفعل خطوات كبيرة في سبيل التوصل إلى فهم واقعي ومتوازن للدور الذي يمكن أن تؤديه الهجرة الدولية في مجال التنمية، وهو فهم عزز التعاون في السعي لتنفيذ مبادرات إنمائية مجدية. ولم تنتقص الأزمة الاقتصادية حتى الآن من تلك الإنجازات. وستتيح المناقشة المواضيعية غير الرسمية التي ستعقدها الجمعية العامة في عام ٢٠١١ الفرصة للدول الأعضاء لمواصلة الاستفادة من التقدم المحرز.